التَّبـــــــادلُ النـحويُّ بين الــلازمِ و المتَعـــَـــدِّي

"دراسةٌ تطبيقية على سورة المزَّمِل"

إعداد

د. منيرة ناصر زايد الغامدي **د. فاطمة محمد أحمد إبراهيم**

أستاذ النحو والصرف المساعد أستاذ النحو والصرف المساعد

قسم اللغة العربية-كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الباحة- المملكة العربية السعودية

ملخص البحث:

إن من أسمى العلوم العربية مكانة و أرفعها قدرًا علم النحو العربي. وهو العلم الذي شغل عقول النحويين. و قامت على أثره اختلافات عديدة، إلى أن توصلوا إلى القواعد النحوية المعروفة، و وضعوها مرتبةً في كتب النحو، التي عكفوا عليها بالدراسة و الاستقراء؛ حتى ظهر على أكمل وجهٍ. ويسير معه جنبًا إلى جنبٍ علم الصرف، و لهذا الشأن والمكانة وقع اختيارنا على أحد موضوعاته. سيتم تناوله بالدراسة و التحليل، وهو خاص بتقسيم من تقاسيم الأفعال، وهو "اللازم والمتعدي". و لتكشف علاقتهما ببعضهما تناولنا هذا الجانب من وجهة التبادل النحوي، فجاء هذا البحث بعنوان: " التَّبادلُ النَّحويُّ بين الـلازمِ و المتَعَـدِّي: "دراسةٌ تطبيقية على سورة المزَّمِل".

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يبدأ بمقدمة، تشمل أسباب اختيار الموضوع، والهدف منه، والدراسات السابقة، و التعريف بمباحث الدراسة. ثم تلا ذلك المبحث الأول، و يشمل مفهوم "التبادل". و هو ظاهرة لغوية ونحوية وصرفية، تأتي بمعنى التغيير والتبديل بين الكلمات، ثم التعريف بأنواع الأفعال اللازمة و المتعدية إجمالًا، وهي على ثلاثة أنواع: مالا يوصف بتعدٍّ و لا لزوم، و الفعل اللازم، وهو ما اقتصر على الفاعل دون المفعول، و الفعل المتعدي، و هو الذي تعدى فاعله إلى المفعول، سواءٌ كان لمفعول لواحد، أو لمفعولين أو لثلاثة مفاعيل، ثم الحديث عن أسباب تعدي الفعل اللازم، و نقيضه. وهو الجزء الذي يظهر فيه التبادل بينهما، ويوضح دلالة كل واحد منهما.

أما المبحث الثاني؛ فنتناول فيه صيغ اللازم والمتعدي، التي ضمَّنت معنى المطاوعة، ثم اتفاق النحويين على ما جاء على وزن "فعُل"، وحديثهم عن أبنية المصادر لكل فعل منهما، بوصفه جزءا يبين دلالات أبنيتهما. و تقوم هذه الصيغ بتوضيح المعاني و الدلالات النحوية والصرفية لصيغهما الأصلية و المبدلة. أما المبحث الثالث فيشمل الحديث عن تطبيق دلالات اللازم والمتعدي، وتبادلهما على آي الذكر الحكيم "سورة المزمل" نموذجًا. وقد حوت الدراسة الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية، ثم ختمت الدراسة بالنتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: التَّبادل، النَّحو، الفعل ، اللازم، المتَعَدِّي، سورة المزَّمِل

Abstract:

One of the highest Arab sciences is its place and I raise it as much as the Arabic grammar، which is the science that filled the minds of the grammatical scholars، and there were many different differences until they reached the known grammatical rules and placed them in the books of grammar that they were studying and extrapolating to the fullest face، and walking with him Together with the knowledge of exchange، and for this Highness and prestige، we have chosen a topic from which we will study and analyze، which is within a division of the divisions of verbs، which is divided into the necessary and infringing action، and to reflect their relationship with each other we have dealt with in terms of grammar exchange and this search was titled: "Grammar Exchange between the Necessary and the Infringer; An Applied study on Surat al-Muzzmmil "

The nature of the research required it to begin with an introduction that includes the reasons for selecting the subject، the purpose of the study and the previous studies، the definition of the study investigation، and then the first، and includes the concept of exchange، which is a linguistic، grammatical and morphological phenomenon، which comes in the sense of change and switching between words، then the definition of types of verbs The necessary and transitive in general، which is in three types: Mala described as unnecessary، and the necessary act which is limited to the perpetrator، and the offending act، which is an effective infringement of the effect of one، or two or three effects، and then to talk about the reasons for the infringement of the necessary act، and the necessity The infringing act is the part of the exchange between them and illustrates the significance of each of them .

The second section deals with the necessary and infringing formulas which ensured the meaning of the compliance، then the grammar agreement on the weight of the "verb" and their talk about the source buildings for each act as part of their intentions، and these formulas illustrate the meanings and grammatical and

morphological indications of their original and converted versions. The third chapter includes the discussion of the application of the necessary and infringing connotations and their exchange on any wise male/"Surat al-Muzzmmil " As a model، the study was a whale of Qur'anic evidence and poetic evidence، and then the study concluded with conclusions and recommendations.

Keywords: Exchange; Grammar; Verb; Necessary; Infringer; Surat al-Muzzmmil.

١. المقدمة:

إن علوم اللغة العربية من أشرف العلوم، التي حباها الله-Y- بسمات تختلف عن غيرها من اللغات؛ فقد أنزل الله- تعالى- القران الكريم بها، وتعهد الله بحفظه في كتابه الكريم قال –تعالى-: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)[١]، وتناولها اللغويون والنحاة وغيرهم في الفروع الأخرى بالدراسة والتحليل والوصف والتطبيق، وعلى إثر مسيرة العلماء تناولنا موضوعًا من موضوعاتها في حقل النحو والصرف، حمل عنوان: (التَّبادلُ النَّحويُّ بين اللازمِ و المتَعَدِّي: "دراسةٌ تطبيقية على سورة المزَّمِل").

١.١. علة اختيار الموضوع و خطته:

إن الأفعال من أقسام الكلم في العربية، وللأفعال تقسيمات عديدة منها تقسيمه إلى: متعدٍ ولازم، فكان من أسباب اختيار الموضوع الوقوف على هذا التقسم و تناوله بالدراسة والتحليل والتطبيق، إضافة إلى ورود التبادل بين الأفعال اللازمة و المتعدية في القرآن الكريم وكلام العرب. حتى شكلت ظاهرة تسترعي التوقف عدها كغيرها من ظواهر التبادل و الإنابة و التضمين التي أقر كثير من اللغويين بجمال مثل هذه الظواهر و خصوصية حضورها، كما عبر عن ذلك ابن جني بقوله: "و وجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه. فإذا مرَّ بكَ شيء منه فتقبله و أنْس به، فإنه فصلٌ من العربية لطيفٌ حسن، يدعو إلى الأنس بها و الفقاهة فيها. وفيه -أيضًا- موضعٌ يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد، حتى تكلف لذلك أن يُوجِدَ فرقًا بين قعد و جلس، و بين ذراع وساعد.." [٢]. و غيرها من سياقات التنويه و الإشارة إلى عظم شأن هذه الظواهر و شُيوعها في لغتنا العربية. أما خطة البحث و هيكله الرئيس؛ فقد اقتضت طبيعة المعالجة أن يرد في أربعة مباحث، جاءت على النحو الآتي تباعا:

المبحث الأول: "التبادل" في النحو و "اللازم " و "المتعدي" لغة و اصطلاحا:

حيث عالج هذا المبحث البعد الاصطلاحي فيما ورد في المعاجم العربية و عند أهل المصطلح من تعريفات حول "التبادل" في النحو، و " اللازم" و المتعدي" وأقسامهما، ثم الأسباب التي أدت إلى تعدي الفعل اللازم ولزوم الفعل المتعدي مع الأمثلة والشواهد.

المبحث الثاني: التبادل بين اللازم والمتعدي في الحالات الاعرابية:

---

[١]) الحجر آية ٩ .

[٢]) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: المكتبة العلمية، ، ١٩٥٢، ٣١٠/٢.

و ركز البحث على ظاهرة التبادل و وقوعها بين اللازم و المتعدي في سياق التركيبي.

المبحث الثالث: الدلات النحوية والصرفية لصيغ "اللازم" و"المتعدي": عرض و تحليل

و ركز هذا المبحث على ما حملته صيغ اللازم و المتعدي من دلالات نحوية و صرفية مختلفة، قدمها التراث اللغوي العربية و تعرض لها العلماء.

المبحث الرابع: "اللازم" و "المتعدي" في سورة "المزمل" نماذج تطبيقية:

و خصص للجانب التطبيقي من آيات القران الكريم في سورة النمل لتكون شاهدة على شرف هذه اللغة في نفوس النحاة، و كشف جانبا من جوانب جماليات ما يقدمه سياق القرآن الكريم من ظواهر في النحو و الصرف.

١.٢. منهج البحث و الدراسات السابقة

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي في وصف الظاهرة المقصودة وصفا موضوعيا عن طريق استقراء للمحتوى النصي (القرآن الكريم) و الوقوف على الآيات المختلفة التي تؤسس للظاهرة موضع الاستقراء و الرصد لرسم أبعادها العامة باستخدام أدوات البحث المتاحة و تقنياته المناسبة؛ تبعا لمحورين رئيسين هما:

(أ)- الرصد و التقرير للظاهرة: حيث تم رصد جانب محدد من كتاب الله –تعالى- و هو الوقوف على آيات سورة المزمل لكشف ظاهرة خاصة، وهي التبادل النحوي في الأفعال العربية بين اللزوم و التعدي. متخذة من سورة المزمل نموذجا للتحقق من خصوصية الظاهرة.

(ب)- التحليل للظاهرة: و يعتمد على جمع البيانات و المعلومات المختلفة حول هذه القضية النحوية، و شرحها و تحليلها، بعد استقراء لمفردات البحث، كما وردت عند النحويين والصرفيين من أمهات المصادر والمراجع المختصة به.

أما الدراسات السابقة فإن القضايا التي تتصل بالقرآن الكريم لها حضورها البارز عند عدد كبير من الباحثين و الدارسين في مختلف فروع المعرفة و حقولها، و لكن اتخص هذا البحث بتنظير و تطبيق لظاهرة محددة لم تلق الاهتمام الكافي و هي ظاهرة التبادي النحوي في الأفعال بين اللزوم و التعدي في القرآن الكريم، ما خلا عددا من الدراسات التي تعرضت تعرضا عاما لظاهرة التبادل النحوي أو اختصت في تطبيقها بمكون نحوي مغاير لما اتخه هذا البحث. و منها:

١- دفع الله عبد الله سليمان، "ظاهرة التبادل اللغوي بين المصدر واسمي الفاعل والمفعول "، مجلة جامعة الملك سعود ، مجلد ١، الآداب (١ -٢) ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م

٢- عاطف طالب عبد السلام الرفوع "ظاهرة التبادل اللغوي في العربية"، دراسة نحوية صرفية، ، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، كلية الآداب، الأردن.

و من ظاهر سياق كلتا الدراستين لم تُفرد دراسة خاصة لموضوع التبادل النحوي في القرآن الكريم بين اللازم والمتعدي.

المبحث الأول: "التبادل" في النحو و "اللازم " و "المتعدي" لغة و اصطلاحا:

"التبادل" ظاهرة لغوية ونحوية وصرفية، اهتم بها العلماء وذخرت بها وبمسائلها مؤلفاتهم، وهي دلالة واضحة على مرونة اللغة العربية، وسعتها. والمُبَادَلَة: التبادُل، والأَصل فِي التَّبْدِيل تَغْيِيرُ الشَّيْءِ عَنْ حَالِهِ، والأَصل فِي الإِبْدَال جَعْلُ شَيْءٍ مَكَانَ شَيْءٍ آخَرَ[٣]. وَيُقَال: استبدل ثوبا مَكَان ثوبٍ أَو أَخا مَكَان أَخٍ، ونَحو ذَلِك الْمُبَادلَة، يقال: أبدلت الخاتم بالحلقة: إذا نحيت هذا وجعلت هذا مكانه، وبدّلت الخاتم بالحلقة: إذا أذبته وسويته حلقة، وبدلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتها وجعلتها خاتما، قال أبو العباس: وحقيقته أن التبديل تغيير الصورة إلى صورة أخرى، والجوهرة بعينها، و الإبدال تنحية الجوهرة واستئناف جوهرة أخرى[٤].

وقيل:"بَدَّلْتُهُ" "تَبْدِيلًا" بمعنى غيرت صورته تغييرا و"بَدَّلَ" الله السيئات حسنات يتعدى إلى مفعولين بنفسه لأنه بمعنى جعل وصيّر وقد استعمل "أَبْدَلَ" بالألف مكان "بَدَّلَ" بالتشديد فعدى بنفسه إلى مفعولين لتقارب معناهما وفي السبعة "عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ" من أفعل وفعّل و"بَدَلْتُ" الثوب بغيره "أَبْدُلُهُ" من باب قتل و"اسْتَبْدَلْتُهُ" بغيره بمعناه وهي "المُبَادَلَةُ" أيضا[٥]. فالتبادل مصدر من الفعل المشاكل لمصدره، تبادل تبادلا، و تعني المشاركة في الأداء و العمل. و في النحو تبادل الفعلان أي تشاركا فيأمر اتصل بهما. و هنا حالة اللزوم و التعدي هي موضع المشاركة.

ولم يعرف اللغويون القدامى التبادل غير ما جاء في المعاجم كما سبق، أما المحدثون فقد عرفه دفع الله سليمان بقوله: "نعني بالتبادل تناوب الأحكام النحوية، بأن يأخذ شيء حكم شيء آخر أو معنى من معانيه أو علامة من علاماته، وينطبق ذلك بالنسبة للشيء

---

[٣]) ابن منظور:لسان العرب، دار صادر ، ط٣ – ١٤١٤ هـ. ج١١، ص ٤٨. مادة (ب د ل).

[٤]) الازهري: "تهذيب اللغة،"، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ٢٠٠١م، ٩٣/١٤-٩٤.

[٥]) الفيومي :، المصباح المنير، تحقيق : يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، ص ٢٦ .

الثاني فيأخذ من الأول كل ما يتصل به"[٦] وعرفه مجدي وهبة وكامل المهندس بأنه: "إحلال صيغة نحوية مكان صيغة أخرى"[٧].

وعرفه عاطف الرفوع بأنه: "أن تحل صيغة أو كلمة محل صيغة أو كلمة أخرى فتؤدي عملها ودورها الوظيفي في السياق، وكذلك الحال بالنسبة للصيغة أو الكلمة الأخرى، أي أن الصيغتين تتبادلان الأدوار والمهام، فكل منهما تقوم بوظيفة الأخرى من باب التبادل"[٨].

وقد تناولت الدراسات العلمية لموضوعات النحو والصرف أنواع الأفعال من حيث التعدي واللزوم والتبادل بينهما في الدلالات عند تحويل الفعل من لازم إلى متعدٍ، و اتفق النحويون على أن الأفعال المتعدية و اللازمة ثلاثة أنواع :

أولا: ما لا يوصف بتعدٍّ ولا لزوم: وهو "كان وأخواتها".

ثانيا: المتعَدي: هو الفعل الذي لا يكتفي بالفاعل بل يتعداه لينصب مفعولا به لإتمام معنى الجملة ، أي هو ما ينصب مفعولا به، وله علامتان:

الأولى: أن يصح أن يتَّصِل به هاء ضمير غير المصدر.

الثانية: أن يبنى منه اسم مفعول تام كضربَ ومثاله: "زيدُ ضَربَه عمرو" فتتصل به هاء ضمير غير المصدر وهو "زيد"، "وهو مضروب" فيكون تامًّا[٩]؛ والدلالة النحوية للمثال تَعدَّى الفعل "ضربَ" فاعله ضمير الغائب "هو" إلى المفعول به ضمير الهاء وحكم الفعل هنا أن ينصب المفعول به "كضربْتُ زيدًا". و جاء عن الصبان: أن الفعل المتعدي إلى مفعول به فأكثر يسمى واقعًا ومجاوزًا لأمرين :

الأول: صحة أن تصل "ها " ضمير راجع إلى غير المصدر به.

الثاني : أنْ يصاغ منه اسم مفعول تام

---

[٦]) دفع الله عبد الله سليمان: "ظاهرة التبادل اللغوي بين المصدر واسمي الفاعل والمفعول "، مجلة جامعة الملك سعود ، مجلد ١، الآداب (١ –٢) ، ١٤٠٩هـ)١٩٨٩م، ص ١١٥.

[٧]) مجدي وهبة و كامل المهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة و الأدب، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤م، ص٨٦ .

[٨]) عاطف طالب عبد السلام الرفوع: "ظاهرة التبادل اللغوي في العربية"، دراسة نحوية صرفية، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، كلية الآداب الأردن، ٢٠١١م.ص ٩.

[٩]) ابن هشام ،عبد الله بن يوسف جمال الدين (ت ٧٦١هـ): (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق) يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ص١٥٧.

وللفعل المتعدي ثلاثة أقسام :

١- ما ينصب مفعولًا واحدًا: كَتَبَ سعيدٌ الرسالةَ.

٢- ما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر: حسبَ عليٌّ الأمرَ سَهْلاً.

٣- ما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبراً: أعطى خالدٌ المسكينَ مالاً.

٤- ما ينصب ثلاثة مفاعيل: أَعْلَمَ عليٌّ القومَ الخبرَ صحيحاً[١٠].

الأفعال المتعدية إلى مفعولين أصلهما مبتدأ و خبر:

و هذه الأفعال تنقسم إلى قسمين وهي:

أفعال الظن: وهي الأفعال التي تقع في معنى الظنِّ والتخمين في الجملة، فكلُّها تُفيد المعنى ذاته، وهو ظنَّ أو شكّ أو خمّن، وهذه الأفعال هي: ظنَّ، خالَ، حسبَ، جَعَلَ بمعنى ظنَّ، حَجا بمعنى ظنَّ، عدَّ بمعنى ظنَّ، زعمَ و هَبْ بمعنى افترض، مثل: حسبَ أحمد الجوَّ دافئًا.

أفعال اليقين: وهي الأفعال التي تقع في معنى اليقين بالشيء في الجملة، فكلُّها تحمل معنى التيقُّنِ وتنفي الشك والتخمين عن الكلام، وهذه الأفعال هي: رَأى، عَلِمَ، دَرَى، تَعلَّمْ بمعنى اعلمْ، وَجَدَ، ألفى، مثل: وجدتُ الجهلَ مُهلكًا.

أفعال التحويل أو الصيرورة: وهي الأفعال التي تفيد معنى صيّر أو حوّل، فكلُّها تحمل ذات المعنى وهو معنى التحويل والتغيير، وهذه الأفعال هي: صَيَّرَ، رَدَّ، تَرَكَ، تَخَذَ، اتخَذَ، جَعَلَ، وَهَب، مثل: صيَّرتُ الماءَ عكرًا.

ويجب القول إنَّه إذا تمَّ تجريد المفاعيل في أفعال الظن واليقين والتحويل من تأثير الفعل، فإنّ هذه المفاعيل تشكل جملًا اسميّة مؤلفة من مبتدأ وخبر، لذلك كانت أفعال اليقين والظنِّ والتّحويل أفعالًا متعدية إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

ثالثا: الفعل اللازم : هو الفعل الذي يلتزم حدّ الفاعل أي لا يحتاج إلى مفعول به لإتمام معنى الجملة ، أي هو ما لا ينصب مفعولا به[١١]،نحو: قعد، وجلس، وكرُمَ، وقَعدَ محمد.

علامات الفعل اللازم وأوزانه:

---

[١٠]) أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) :حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، بيروت، دار الكتب العلمية ، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، ص٢٨٦

[١١]) ينظر: أوضح المسالك ص١٥٨

للفعل اللازم اثنتا عشرة علامة هي: أن لا يتصل به ضمير غير المصدر، وأن لا يبنى منه اسم مفعول تام "كخرجَ" فلا يقال: "زيدُ خرجَه عُمرو"، و"هو مخروج به، وأن يدل على سجية أو على نظافة أو على عرض أو على دنس أو على مطاوعة فاعله لفاعل لاثنين متعدٍ لواحد نحو: "كسرته فانكسر" أو أن يكون موازيًا لـ "أفعلل"، ومنها لزوم أفعال السجايا ، والمراد بالسجايا الطبائع وهي: ما دلَّ على قائم بالفاعل على معنى لازم له كنهمَ الرجلُ، إذا كثر أكله وشجعَ وجبنَ، وكذلك ما وازن "أفعلل" نحو اقشعر واشمأزّ واطمانَّ، وما ألحق به، وهو "افوعلَّ"؛ نحو: " أكوهدَّ الفرخُ " إذا ارتعد[١٢]. ومن أفعال السجايا –أيضا- المضاهي بمعنى المشابه في الوزن: أفعنلل كـ احرنجمَ، يقال: "احرنجمت الإبل" :أي اجتمعت، وما لحق به، وهما وزنان : أحدهما: افعنلل نحو: اقعنسس ومثاله: اقعنسس البعير إذا امتنع من الانقياد . والثاني: وزن افعنلى: مثاله: احرنبى الديكُ إذا انتفش ريشه، واسلنقى الرجلُ، إذا نام على ظهره.

وفي هذا الوزن تبادل بين اللازم والمتعدي، فقد جاء منه المتعدي نحو: أسرندى واعرندى؛ بمعنى علا و ركب، و من ذلك قول الراجز[١٣] :

قد جعلَ النعاسَ يسرنـديني ** أدْفعُه عني ويغرنـديني

فالشاهد النحوي فيه: يغرنديني بمعنى يعلوني، ويسرنديني: يتسلط عليه.

ومن أفعال السجايا - أيضًا- ما اقتضى من الأفعال نظافة أو دنسا، نحو: نظَّفَ وطهُر ودنس ونجس، أو عرضا وهو: ما ليس حرجه جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه،كمرض وكسل ونشط وفرح وحزن أو طاوع المعدي لواحد كمدَّه فامتدَّ، ودحرجت الشيء فتدحرج .

و إذا تمعنا في الجمل أعلاها نجد أنَّ الأفعال السابقة أفعال لازمة لا تحتاج إلى مفعول به لإتمام معنى الجملة. حيث إن دلالة الفعل لا تحتاج إلى مزيد من الاستفهام أو طلب إتمام المعنى بمكون نحوي، يلزمها الظهور كما في جملة الفعل المتعدي، التي يشير فيها المفعول إلى إجابة عن سؤال ضمني بما أو ماذا أو من....إلخ. و إن كان التعدي يقبل اللزوم في بعض السياقات التي يقصد بها تحقق المعنى الأساسي نحو قولنا: شرب محمد لإفادة حدث الشرب دون الحاجة إلى مزيد من الاستفهام عن مستفهم آخر كما في قولنا شرب محمد الماء.

---

١٢)الأشموني شرح الاشموني على الفية بن مالك "، إشراف إميل بديع يعقوب ،ج١، منشورات محمد علي بيضون ، بيروت: دار الكتب العلمية ، ص٤٣٩

١٣) ورد هذا البيت في كثير من المراجع بلا نسبة، انظر: ابن دريد: جمهرة اللغة، ص١٢١٥ ، و ابن جني: الخصائص، ج٢ص٢٥٨ ، وكذلك البغدادي: شرح شواهد المغني، ٨٨٥/٢.

المبحث الثاني: التبادل بين اللازم والمتعدي في الحالات الاعرابية:

يتبدل المتعدي لازمًا بحرف جر، و ذلك نحو: أذهبت بزيد بمعنى أذهبته، و أعجبت منه، وإن حذف حرف الجر يكون الحكم المبدل النصب للمجرور وجوبًا، وفي مقابل ذلك شذ إبقاؤه على جره في قول الشاعر: (الطويل)

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف والأصابع[١٤]

فالشاهد هنا حذف الحرف و تعدي الفعل ظاهريا، فالتقدير أي: إلى كليب.

وقد جاء عن الأزهري في حالة حذف حرف الجر : يحذف نقلًا لا قياسًا مطردًا، وذلك على نوعين جاءا على النحو الآتي:

الأول: وارده في السعة نحو: شكرته ونصحته وذهبت الشام.

والثاني: مخصوص بالضرورة ، كقول الشاعر: (البسيط)

آلَيْتُ حَبَ العراقِ الدهر أطعمه ** والحَبُ يأكلُه في القريةِ السوس[١٥] .

و هنا: "آليت": فعل ماض، والتاء: فاعل. "حبَ" اسم منصوب بنزع الخافض، تقديره "على حب" وهو مضاف. "العراق": مضاف إليه مجرور. "الدهر": ظرف زمان منصوب متعلق بـ"أطعم". "أطعمه": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنا"، و الهاء ضمير في محل نصب مفعول به. " حيث جاء التعدي بحرف جر مقدر للضرورة الشعرية.

وحذف حرف الجر في أنْ يطرد قياسًا مع أمن اللبس مثال عجبت أنْ يدوا، " أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ"[١٦]، "شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ"[١٧]، أي من أن يَدُوا : أي يُعْطوا الدية و من أن جاءكم، وبأنه فإن خيف اللبس امتنع، كما في: رَغِبْتُ "في أنْ

---

١٣) الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ): شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ،: بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ج١، ص٣١٢

[١٥]) البيت للمتلمس في ديوانه ، ص٩٥؛ وتخليص الشواهد لابن هشام، ص٥٠٧؛ والجنى الداني للمرادي، ص٤٧٣؛ و كذلك خزانة الأدب للبغدادي، ٦/ ٣٥١؛ وشرح التصريح للأزهري، ١/ ٣١٢؛ وشرح شواهد المغني لابن هشام، ١/ ٢٩٤؛ و الكتاب لسيبويه، ١/ ٣٨؛ والمقاصد النحوية للعيني، ٢/ ٥٤٨؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب لابن هشام، ١/ ٩٩.و معنى البيت: آليت: أقسمت. حب العراق: ما ينبته من حبوب. أطعمه: آكله.

١٦) الأعراف: ٦٣

١٧) آل عمران: ١٨

تفعلّ"، لإشكال المراد بعد الحذف. و أما قوله تعالى " تَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ"[١٨] فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت، أو أن الحذف لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن، من يرغب عنه لدمامتهن وفقرهن ، وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين.

و كما سبق الذكر عن أقسام المتعدي لوحد ولاثنين أو أكثر من اثنين. كذلك يتبادر إلى الذهن سؤال ما هو ترتيب هذه المفعولات وفق النظام النحوي في العربية؟ فيكون الرد: نعلم أنَّ الدراسات العلمية لموضوعات النحو العربي لها منهجية في الترتيب، فالأحرى أن يرتب المفعول على حسب رؤية العلماء، فالأصل في ترتيب مفعولي المتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر أن يسبق الفاعل "معنى" منهما المفعول معنى "كمَنْ، مِنْ" كالقول : البِسَنْ من زَارَكُمْ نشجَ اليمنْ" فان "من" هو اللابس فهو الفاعل في المعنى، ونسج اليمن هو الملبوس، فهو المفعول في المعنى.

طرق تعدي الفعل اللازم:

١ - التعدي بإلحاق الفعل همزا :

تزاد في أول الفعل اللازم فيتعدى إلى مفعول واحد، وفي أول المتعدي لمفعول واحد فيتعدى لمفعولين، وفي أول المتعدي لمفعولين فيتعدى لثلاثة مفاعيل، وتُسمّى همزة (أفْعَل)[١٩]، وهمزة النقل[٢٠] ؛ لأنها تنقل معنى الفعل إلى المفعول وتجعل الفاعل مفعولاً، قال سيبويه: "فأكثر ما يكون على (فَعَلَ)، إذا أردت أنّ غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على (أفْعَلْتُ)"[٢١].

ومن ذلك قوله –تعالى-: (وقالُوا الحمدُ للهِ الذي أَذهبَ عنّا الحَزَنَ)[٢٢] ؛ فالفعل (ذَهَبَ) فعل لازم، تعدّى إلى المفعول به بزيادة الهمزة. وقال: {كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ}[٢٣] ؛ فالفعل (خَرج) فعل لازم، تعدّى إلى المفعول به بزيادة الهمزة.

---

١٨) النساء : من الآية ١٢٧

١٩) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دمشق دار الفكر ، ج ٢ص١٦٠.

٢٠) ينظر: ابن الجوزي: كشف المشكل: ج٢، ص٣٨٦، و النجار: ضياء السالك:ج ٢ ، ص١٠٤.

٢١) كتاب سيبويه، ج٤، ص ٥٥

٢٢) سورة فاطر: ٣٤.

٢٣) الأعراف: ٢٧

٢ ـ تضعيف عين الفعل:

يؤثر تضعيف عين الفعل اللازم في تحويله إلى متعدٍ نحو: (فَرِحَ)، ومنه قوله –تعالى- : (هو الذي يُسَيّرُكم في البرِّ والبَحرِ)[٢٤]. فالفعل (يُسَيّرُ)، مضعّف العين، وهذا التضعيف له أثَرهُ في تحويل الفعل اللازم إلى متعدي فالكاف ضمير في محل نصب مفعول به.

وهناك بعض الأفعال تتعدى بالتضعيف كما تتعدى بالهمزة، قال سيبويه: "وقالوا: أسقيته في معنى سقيته، فدخلت على فعلت كما تدخل فعلت عليها، يعني في فرحت ونحوها"[٢٥].

و يؤثر التضعيف في تعدية الفعل المتعدّي إلى مفعول به واحد، ليتعدّى إلى مفعولين، نحو: (عَلَّمْتُه النّحوَ) ولا يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل[٢٦]. فليس التضعيف إلا جلب مفعول لم يكن موجودا. فعلم محمد النحو تعني قيام الفاعل بأداء محدد يقع على المفعول، أو التضعيف فيه بقولنا: "علَّم محمد (...) النحو" تستلزم الأشارة إلى توجيه أمر من فاعل إلى مفعول بالقيام بالأمر أو الأداء ، بقولنا: "علَّم محمد (عليًّا) النحو" . وقيل: يجوز عند تضعيف (عَلِمَ) المتعدّية إلى مفعولين أن يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل[٢٧].

٣ ـ ألف المفاعلة:

يتحوّل الفعل الازم إلى متعدّ بزيادة ألف المفاعلة في الفعل الثلاثي، بين الفاء والعين، قال سيبويه: (إعلم أنّك قلتَ: فاعَلْتَهُ فقد كان من غيركَ مثل ما كان منك إليه حين قلتَ: فاعَلْتَهُ)[٢٨]. فالفعل (جَلَسَ) بزيادة هذه الألف يكون (جالسَ) ويفيد المشاركة بين اثنين فأكثر أي أَنْ يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً، فيقابله الآخر بمثله، فتُنسبُ الفاعلية للبادئ، والمفعولية للمقابل.[٢٩]

و الفعل هنا يشاكل الفعل تفاعل في اتفاقهما في الدلالة على المشاركة، و يختلف الأول (فاعل) عن (تفاعل) في أن الحدث في الأول مبني على ذات مفردة، أما الثاني فكلا الفاعلين يشترك في أداء الحدث أو الفعل أو كل منهما يقوم به مع نظيره في الآن نفسه.

---

٢٤) سورة يونس: ٢٢.

٢٥) سيبويه: "الكتاب"، ج٤، ص ٥٨

٢٦) ابن هشام: مغني اللبيب، ج٢، ص١٦١.

٢٧) ابن الحاجب: الكافية في النحو"،ج٤، ص١٤٣

٢٨) كتاب سيبويه: ٦٨/٤

٢٩) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٩٦/١.

٤ ـ زيادة حرف الجر:

يتحوّل الفعل اللازم إلى متعدٍ بإدخال حرف جر مناسب للمعنى على الاسم الذي يكون في حكم المفعول به معنويا للفعل اللازم[٣٠]. من ذلك الفعل (ذَهب)، في قوله- تعالى-: (ثُمَّ ذَهَبَ إلى أهلِهِ يَتَمَطَّى)[٣١]. فالاسم (أهل) في حكم المفعول به معنويًّا، ودخل عليه حرف الجر فتعدى الفعل اللازم إلى المفعول به بزيادة حرف الجر.

٥ ـ حذف حرف الجر:

يتحول الفعل اللازم إلى متعد عندما يُحذف حرف الجر، وينصب الاسم المجرور، نحو: (ذهبتُ الشامَ) و (دخلتَ البيتَ)[٣٢] فهذه الأسماء منصوبة بنزع الخافض، ومنه قوله –تعالى- : (شَهِدَ اللهُ أنّهُ لا إله إلاّ هو)[٣٣]

وقول الشاعر: (الوافر)

تَمُرُّون الدِّيارَ ولَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذَنْ حَرامُ

فصار الفعل اللازم (تمرون) متعديا للمفعول (الديار) مباشرة بعد أن كان يتعدى إليه بحرف الجر، والأصل: (تمرون بالديار). ويشترط في حذف حرف الجر أمن اللبس[٣٤]، قال الأشموني: "فإن خيف أمن اللبس امتنع الحذف، كما في (رَغِبْتُ في أنْ تَفْعَلَ) لإشكال المراد بعد الحذف"[٣٥].

٦ ـ زيادة الهمزة والسين والتاء:

يتحول الفعل الثلاثي المجرد اللازم إلى فعل متعدٍّ، و ذلك بزيادة أحرف: الهمزة و السين والتاء في أوّله، نحو: (اسْتَخرج) في قوله –تعالى-: (فَبَدَأ بأَوعِيَتِهم قَبْلَ وعاء أخيهِ ثمَّ اسْتْخرجها من وعَاءِ أخيهِ)[٣٦].

وقد يأتي الفعل بهذه الزيادة متعدّيًا و غيرَ متعدٍّ. فالمتعدّي نحو: استَحسَنتُ الشيء، وغيرُ المتعدّي نحو: استَقدَمَ و استأخَرَ[٣٧]. وقد اشترط النحاة لتعدي الفعل بهذه

---

٣٠) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ٣١، والنحو الوافي لعباس حسن : ١٥٩/٢، و تصريف الأفعال لعبد الحميد عنتر، ص ١٨٥.

٣١) سورة القيامة: ٣٣.

٣٢) ينظر: المقتضب للمبرد : ٣٣٨، وعلل النحو لابن الوراك: ٤٠٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري: ١٦٨/١.

٣٣) سورة آل عمران: ١٨.

(٣٤) ينظر: شرح ابن عقيل : ٤٢٠/٢.

(٣٥) شرح الأشموني: ٤٤٠/١.

(٣٦) سورة يوسف: ٧٦.

الزيادة دلالة الفعل على الطلب، أو على النسبة إلى شيء[٣٨]، قال سيبويه :" وتقول: استعطيتُ أي طلبت العطية واستعْبتُهُ أي طلبتَ العتاب"[٣٩].

٧ ـ التضمين النحوي: يعرّف التضمين بأنه:" إشراب لفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه في التعدي واللزوم، حتى يؤدّي الفعل معنى فعل آخر[٤٠]. ومن ذلك قوله – تعالى-: (ولا تَعْزِمُوا عقْدةَ النِّكَاحِ حتى يَبلغ الكتابُ أَجَلَهُ)[٤١]. فالفعل (عَزَمَ) فعل لازم لا يتعدّى إلى المفعول به إلاّ بحرف الجر، وفي هذه الآية الكريمة تضمَّن معنى فعلٍ آخر هو الفعل (نَوَى) المتعدّي، فصار متعديًا إلى مفعول به[٤٢].

٨ ـ تحويل حركة عين الفعل اللازم المضموم العين إلى المفتوح العين بقصد المغالبة: يتحول الفعل اللازم إلى متعد بتحويل حركة عين الفعل اللازم المضموم العين إلى المفتوح العين بقصد المغالبة، ومنه (كَرُمَ) فعل لازم على وزن (فعُلَ) حيث يدلّ على صفة ملازمة صاحبها[٤٣]، و تحويل حركة عينه إلى الفتح (كَرَمَ) تجعله يدل على المغالبة، ويتحول من اللازم إلى المتعدي.[٤٤]

٩ ـ تضعيف اللام: يتحول الفعل اللازم إلى متعدي بتضعيف اللام، نحو: (صعرَّ خده، وصعرَرْته)٤٥، وقال أبو حيان: "وهو غريب"[٤٦]. و لعله متأثر بقضية إلحاق بعض الأفعال، التي تتشاكل مع الرباعي أو الخماسي بتضعيف لامها. نحو جلبب و قعنسس.

---

(٣٧) ابن عصفور، "الممتع الكبير في التصريف"، ص١٣٢

٣٨) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١١٠، ومغني اللبيب: ٢/ ١٦١، والنحو الوافي: ٢/ ١٦٦.

٣٩) كتاب سيبويه: ٤/ ٧٠

٤٠) ينظر: ينظر: مغني اللبيب ١/ ٨٩٧، و شرح الأشموني ١/ ٤٤٦، النحو الوافي: ٢/ ١٦٩-١٧٠.

٤١) سورة البقرة: ٢٣٥.

٤٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٤/ ١٤١.

٤٣) ينظر: النحو الوافي: ٢/ ١٥٤.

٤٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ١٦١.

٤٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب" ،تحقيق وشرح ودراسة :رجب عثمان محمد مراجعة :رمضان عبد التواب الناشر :مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م ج٤ ص٢٠٩٤ والسيوطي: همع الهوامع: ٥/ ١٥.

٤٦) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٩٤.

أسباب لزوم الفعل المتعدي:

هناك مجموعة من الأسباب تدعم لزوم الفعل المتعدي، جاءت على النحو الآتي[٤٧]:

١ - إذا يتضمن الفعل المتعدي معنى الفعل اللازم:

ومن شواهد ما ورد في الذكر الحكيم:" فليحذر الذين يخالفون عن أمره"[٤٨]

فتتضمن الفعل "يخالف" معنى الفعل "يخرج" فصار لازما مثله. و هي وجهة من يري التضمين."أنْ يُؤَدِّي في اسْتِعْمَالِ لَفْظٍ تَوَسُّعًا يجعله مُؤديًا مَعنى لفظٍ آخرَ مُنَاسِبٍ له، فيُعْطَي الأولُ حُكْمَ الثَّانِي في التَّعَدِّي واللُّزُوْمِ."[٤٩]

٢ - تحويل الفعل المتعدي إلى وزن "فعل" بضم العين، لقصد التعجب والمبالغة؛ نحو: "ضَرُبَ زيدُ": بمعنى: "ما أضربه".

٣ - صيرورته مطاوعًا لفعل متعدٍّ نحو: "حطمته فتحطم، وكسرته فانكسر ".

٤ - ضعف الفعل المتعدي عن العمل؛ إما بتأخيره، كقوله- تعالى-:"إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ"[٥٠]، أو بكونه فرعا في العمل، نحو:"مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ"[٥١] "فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ"[٥٢].

٥ - الضرورة وما ورد عنها من الشواهد قول الشاعر": (الكامل)

تَبَلتْ فُوادك في المنام خريدةٌ ... تسقي الضَّجيع ببارِدٍ بسّام

والشاهد فيه: تسقي ريقا باردا[٥٣]. وفي هذا الشاهد تأويل، فيحتمل أنه ضمن الفعل: "تسقي" معنى الفعل: "تشفي" فعدى الفعل بالباء، أو تسقي الضجيع ريقها بفم بارد ريقه، فيكون المفعول محذوفا، والباء للاستغاثة.

---

٤٧) ينظر: شرح الأشموني ٤٤٦/١ .

٤٨) النور من الآية ٦٣

٤٩) الخصائص لابن جني: ٢/ ٣٠٨، ٤٣٥

٥٠) يوسف من الآية ٤٣

٥١) آل عمران: ٣ ، و البقرة: ٩٧.

٥٢) هود: ١٠٧، و البروج: ١٦.

٥٣) ينظر: أحمد الحلاوي :شذا العرف في فن الصرف ص ص٤٩-٥٠

مما سبق عن دراسة الدلالات الصرفية للازم والمتعدي، نلاحظ أن التضمين يدخل في أسباب تعدي الفعل اللازم أصالة و أسباب لزوم الفعل المتعدي أصالة وتبادلا بينهما. و يكشف عن أهمية هذه الظاهرة في النحو العربي.

المبحث الثالث: الدلات النحوية والصرفية لصيغ "اللازم" و"المتعدي": عرض و تحليل

تحدّث النحويون عن الأبنية ودلالاتها النحوية والصرفية، وشمل تقسيمهم للأفعال اللازم والمتعدي على نحو ما ورد في المبحث السابق. ونتناول في هذا المبحث الحديث عن أوزان أبنيتهما ودلالاتهما النحوية والصرفية، كما وردت عند العلماء، فقد ضمَّنوها الأفعال التي تدل على المطاوعة. و المقصود بأفعال المطاوعة: أنها أفعال لا تتعدى إلى مفعول؛ لأنَّها إخبار عمَّا نريده من فاعلها، و هي الأوزان الآتية:

انفعَل: يحتمل أن يدخل معها "افتعل" إلا أن الباب "انْفَعَل" ثابت في لزومه مقارنة بافتعل الذي قد يرد فيه التعدي. أما انفعل فنحو قولنا: كسرته فانكسرَ ، والمراد من هذا المثال أنَّي أردتُ كسْره، فبلغت منه إرادتي وكذلك: قطعته فانقطع، إذن هو غير متعد الي مفعول مقصود مباشر فهو لازم.

أفْعل: هذا الوزن في دلالاته عند الصرفيين يأتي متعديًّا وغير متعدٍّ، إذ بابه أفعلتُه ففعل وأمثلته: " بشرته الأمر"، فإذا فعل به ذلك غيره نقول: "بشرته فأبشر " و مثله خرج فأخرج، المعنى جعله يخرج[٥٤]. وشرط ذلك عند سيبويه أن يكون الوصف من (أفعل) في معنى (مفعل) قال:"وقد جاء فعلته إذا أردت أن تجعله مفعلاً وذلك فطرته فأفطر وهذا النحو قليل."[٥٥]

فتبيَّن لنا لزوميته و تعديه من المثاليين السابقين فالأول دلالته اللَّزوم والثاني التعدي.

فاعل: إذا كان الفعل المتعدي إلى واحد على "فاعل " تكون دلالة مفعوله على "مُتفاعِل" وفِعْله على تفاعل نحو: تناولته فتناول وقاعسْتُه فتقاعَسَ .

و قد ورد عن سيبويه: "تناولته فتناول، فتحت التاء لأنَّ معناها من معنى الانفعال والافتعال"[٥٦].فرأينا في الدلالة السابقة عند الصرفيين لهذه الصيغة التعدي إلي مفعول واحد. أمّا اذا كان الفعل نحو "فعَّلت" أو "فاعلت" يكون على تفاعل وتفعَّل ويكون المطاوع فيه على مثال ما تلحقه الزيادة إذا كان المطلوب من فِعله استنطقته فنطقَ[٥٧]

---

٥٤) المبرد : المقتضب، ج٢، ص٦.

٥٥) سيبويه،: الكتاب، ج٤، ص ٥٨

٥٦) سيبويه الكتاب ج٢، ص٢٣٨

٥٧) المقتضب: ج٢، ص١٠٦

وبعد دراسة أقوال العلماء النحويين والصرفيين والتحليل لنصوصهم عن الأفعال المطاوعة وجدنا أن ابن هشام يقول: المطاوع بنفسه درجة من المطاوع؛ كألبسته الثوب فلبسه، وأقمته فقام[٥٨] .

أما الدلالة الصرفية لباب "فعُل" فقد اتفق النحويون أنَّ باب فعُل كله لازم على الرغم من أن "قرُبَ وبعُدَ"، يتعدى الى المفعول بحرف . ومنهم الإمام الرضي قال :" واعلم أنه قيل في بعض الأفعال: إنه متعد بنفسه مرة، ومرة إنه لازم متعدٍ بحرف الجر، وذلك إذا تساوى الاستعمالان، وكان كل واحد منهما غالبًا نحو: نصحتك ونصحتُ لك، و شكرتُك وشكرتُ لك"[٥٩]

وقد رأى أنَّ الحكم يتعدى مثل هذا الفعل مطلقًا، إذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام، والتعدي و اللزوم بحسب المعنى، وهو بلا (لام): متعدٍ إجماعًا، كذلك مع اللام. فهي إذن زائدة كالقول: "ردِف لكُم"[٦٠]. إلاَّ أنَّها مطردة الزيادة في نحو" نصحتُ وشكرتُ دون الردف[٦١].

ولم تقف أقوال العلماء قصرا على هذه الدلالات فحسب، بل امتد حديثهم لمعاني أخرى ومن ضمنها دلالات أبنية مصادر اللازم و المتعدي كجزء لا يتجزأ في دراسة هذه الظاهرة في الأفعال من حيث اللزوم و التعدي. فالمصادر تتضمن أفعال في بعض السياقات مما يجعلها موضعا للتبادل بين حالة اللزوم و التعدي لفعلها. ومن دلالات الفعل اللازم التي تدل عليها أبنية المصادر ما يأتي:

أولا : يجيء مصدر على "فَعِلَ" اللازم يأتي على "فَعَل" وهو قياسي، ومثاله: فرِح فرَحا.

ثانيا: يأتي مصدرا على "فُعُول" قياسًا نحو: قعد قعودًا

ثالثا: يأتي مصدرا على "فِعال"؛ ويدل على امتناع كأبى إباءً، ونفر نفارًا.

رابعا: يأتي مصدره على "فَعَلان" من كل فعل دلَّ على تقلب "طاف طوفانًا وجال جولانًا".

خامسا: يأتي مصدره على "فُعَال" هو كل فعل دلَّ على داءٍ أو صوتٍ مثال الأول "سعل سعالًا" والثاني نعب الغراب نعابًا[٦٢].

---

٥٨) مغني اللبيب ج١ ، ص١١٦

٥٩) شرح الكافية ١٣٦/٤.

٦٠) سورة النمل ٧٢

٦١) ابن الحاجب: "الكافية في النحو"، ج٥ ص١٤٨

٦٢) المعنى ١)٩٩

سادسا: يأتي على "فعيل" مصدرا لما دلَّ على سير ولما دلَّ على صوت مثال "زمل زميلًا "للأول، و"نعق نعيقًا" للثاني.

ما سبق ذكره هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي اللَّازم، وأي مصدر يرد خلاف ذلك فهو شاذ؛ أي ليس بقياس؛ بل يقتصر فيه على السماع فقط.كما تناول النحويون بعد القياس الثلاثي، ما كان على غير الثلاثة، ومن ذلك ما ورد على وزن "فعَّل" إما أن يكون صحيحًا أو معتلا، فما كان صحيحًا كان مصدره على تفعيل "قدَّس تقديسا"، جاء في الذكر الحكيم قوله تعالى " كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا"[٦٣]

ومنه أيضا وزن فِعال بتخفيف العين ومن شواهده :" وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا "[٦٤]

ومن غير الثلاثي كذلك ما كان على "أفعل" وقياس مصدره "إفعالًا" نحو: أكرم إكرامًا وأجمل إجمالًا . ومما أورده النحويون عن مصادر الفعل اللازم إن كان الفعل معتل العين نقلت حركته إلى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث غالبًا؛ نحو: أقام إقامة والأصل: إقوامًا، حيث نقلت حركة الواو إلى القاف، وحذفت، وعوض عنها بتاء التأنيث، فصار اللفظ "إقامة". و منه ما كان على وزن تفعَّل، و قياس مصدره "تفعُّل" بضم العين نحو: تكرم تكرُّما.

---

٦٣) النساء من الآية ١٦٤

٦٤) النبأ الآية ٢٨

المبحث الرابع: "اللازم" و "المتعدي" في سورة "المزمل" نماذج تطبيقية:

و هذا رصد و تحليل لعدد من النماذج الموضحة لظاهرة التبادل النحوي للأفعال في العربية بين التعدي و اللزوم التي تم الوقوف عليها في سورة النمل؛ تأكيدا لحضور الظاهرة و تخصيصا لها في تراكيب و سياقات محددة، و جاء ذلك على النحو الآتي:

أولا: (يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ {١} قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا {٢})

و فيها: يا أيها المزمل[٦٥]جملة: (النداء) لا محلّ لها ابتدائيّة، قم : فعل أمر متعدٍ ، فاعله ضمير تقديره "أنت" ، ومفعوله " الليل". و الدلالة الصرفية (قم)، فيه إعلال بالحذف، و هو أمر الثلاثيّ الأجوف قام، و الأصل فيه قوم بضمّ فسكونين، و قد حذف حرف العلّة لالتقاء الساكنين.

ثانيا:(نِصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا {٣} أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا {٤})

و جاء فيها: يا أيها المزمل[٦٦]جملة: (النداء) لا محلّ لها ابتدائيّة، قم : فعل أمر متعدٍ ، فاعله ضمير تقديره "أنت" ، ومفعوله " الليل". و الدلالة الصرفية (قم)، تشير إلى إعلال بالحذف، هو أمر الثلاثيّ الأجوف قام، والأصل فيه قوم بضمّ فسكونين، حذف حرف العلّة لالتقاء الساكنين.

ثالثا: قوله: (إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا {٥} إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا {٦})

و جاء فيها: (سنلقي)، الفعل –هنا- قاصر؛ أي لازم لزوما، و دلالته الوجوب، لأن (عليك) المتعلق به جار ومجرور، لا يأتي في حكم النصب.

رابعا: قوله-تعالى-: (وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا {٨} رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا {٩} وَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا {١٠} وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا {١١} إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا {١٢} وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ وَعَذَابًا أَلِيمًا {١٣} يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا {١٤})

---

٦٥) الجصاص ،أبو بكر أحمد : "أحكام القران" ، طبعه وحققه عبد السلام محمد علي شاهين ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط٣ سنة ٢٠١٧م ،ج٣ ص٦٢٧

٦٦) الجصاص، المصدر السابق نفسه،

و فيها : و اذكر متعدي إلى المضمر في محل نصب، و تبتل من الأفعال اللازمة، تبتيلا مفعول مطلق نائب عن المصدر. و (اتّخذه) في محلّ جزم جواب شرط مقدّر[٦٧] و الدلالة الصرفية: هجرا: مصدر الثلاثيّ هجر، وزنه فعل بفتح فسكون.

خامسا: (إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا {١٥} فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا {١٦})

و فيها: (إليكم) متعلّق ب (أرسلنا)، (حرف مصدريّ (إلى فرعون) متعلّق بـ (أرسلنا) الثاني. والمصدر المؤوّل (ما أرسلنا...) في محلّ جرّ بالكاف متعلّق بمفعول مطلق، عامله أرسلنا إليكم، فالفعل "أرسلنا" دلالته فعل لازم تبدل إلى متعدٍ بحرف الجر إلى. وجملة: (أخذناه) المعطوفة دلالة فعلها متعد، فاعله إلى المفعول، و مثلها كذلك جملة "عصى فرعون الرسولَ.

سادسا:(فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا {١٧} السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا {١٨})

و فيها: الفاء رابطة لجواب شرط مقدّر، و (كيف) اسم استفهام في محلّ نصب حال من فاعل تتّقون. و (كفرتم) ماض في محلّ جزم فعل الشرط، و (يوما) مفعول به عامله تتّقون بحذف مضاف أي عذاب يوم، منصوب و فاعل (يجعل) ضمير مستتر يعود على (يوما)- أو على اللّه- (شيبا) مفعول به ثان منصوب.و جملة: (تتّقون) في محلّ جزم جواب شرط مقدّر أي: إن جحدتم يوم القيامة. فكيف تتّقون عذاب اللّه. وجملة: (كفرتم) لا محلّ لها تفسيريّة. وجواب الشرط في هذا السياق محذوف دلّ عليه ما قبله. وجملة: (يجعل) في محلّ نصب نعت ل (يوما).

أما ما جاء في (به) فمتعلّق ب (منفطر)- والباء سببيّة أو ظرفيّة، وقد تكون للاستعانة، والضمير في (وعده) يعود على اللّه. وجملة: (السماء منفطر) في محلّ نصب نعت ثان لكلمة (يوما).

سابعا: (إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاء اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا {١٩})

و فيها: الفاء عاطفة (من) اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ، ومفعول (شاء) مقدّر؛ أي شاء النجاة أو الإيمان. (اتّخذ) ماض في محلّ جزم جواب الشرط. و (إلى ربّه) متعلّق بمحذوف مفعول به ثان. و جملة: (إنّ هذه تذكرة) لا محلّ لها استئنافيّة. وجملة: (من شاء) لا محلّ لها معطوفة على الاستئناف. وجملة: (شاء) في محلّ رفع خبر المبتدأ (من). وجملة: (اتّخذ) لا محلّ لها جواب الشرط غير مقترنة بالفاء.

ثامنا: (إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ

[٦٧] صافي : الجدول في إعراب القرآن، ص١٣٥

يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ {٢٠})

و فيها: المصدر المؤوّل (أنّك تقوم..) في محلّ نصب سدّ مسدّ مفعولي يعلم، فيعلم من"علم" من الأفعال المتعدية، التي تنصب مفعولين. والمصدر المؤوّل (أن لن تحصوه...) في محلّ نصب سدّ مسدّ مفعولي علم كذلك .و الفاء رابطة لجواب شرط مقدّر. (ما) موصولة في محلّ نصب مفعول به. و (من القرآن) تمييز للضمير العائد. و (علم أن) مثل الأولى. (منكم) متعلّق بمحذوف خبر سيكون. و (آخرون) معطوف على مرضى. و (في الأرض) متعلّق بـ (يضربون) بتضمينه معنى يسعون أو يسافرون. و (من فضل) متعلّق بـ (يبتغون)، و (في سبيل) متعلّق بـ (يقاتلون) و المصدر المؤوّل (أن سيكون..) في محلّ نصب سدّ مسدّ مفعولي علم الثاني[٦٨].

كذلك فإن الأفعال"يضربون، ويبتغون، ويقاتلون) دلالة اللزوم فيها نالتها بتبدل من التعدي الصريح إلى إلى التعدي بحرف الجر.و (تجدوه) متعدٍ فاعله إلى مفعولين، و الضمير مفعول أول، وخيرًا مفعول به ثان منصوب. و جملة: (إنّ ربّك يعلم) لا محلّ لها. وجملة: (سيكون منكم مرضى) في محلّ رفع خبر (أن). وجملة: (تيسّر) الثانية لا محلّ لها صلة الموصول (ما) الثانية. وجملة: (أقيموا) معطوفة على جملة اقرؤوا. وجملة: (آتوا) معطوفة على جملة اقرؤوا. وجملة: (تقدّموا) لا محلّ لها اعتراضيّة للتعليل. وجملة: (تجدوه) لا محلّ لها جواب الشرط غير مقترنة بالفاء. وجملة: (استغفروا) معطوفة على جملة أقيموا الصلاة.:[٦٩]. و جميع هذه الجمل دلالاتها متعدية.

---

[٦٨]) الاخفش سعيد بن مسعدة: معاني القران، دراسة وتحقيق عبد الأمير محمد ، عالم الكتب ، ط١ سنة ١٤٠٥- ١٩٨٥م، ج٢ ص٧١٨-٧١٩.

٦٩) معاني القرآن، المصدر السابق، ج٢، ص٧١٩

النتائج و التوصيات:

ورد في الدراسة العلمية التطبيقية للتبادل بين الفعلين اللازم والمتعدي ما يختص بتعريفهما وأقسامهما وأن لكل وأحد منهما أسباب تجعله يتبادل من لازم إلى متعدٍ ومن متعدٍ إلى لازم ، ومما سلف الذكر نستنتج أهم النتائج الآتية:

١- أهمية دراسة ظواهر التغيير في التراكيب النحوية و بيان أثر ذلك سياقيا.
٢- إن التعدي و اللزوم تقسيم يأتي ضمن مجموعة من تقسيمات الأفعال من ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ وصحيحٍ ومعتلٍ ومجردٍ ومزيدٍ ومؤكدٍ وغير مؤكدٍ، ويعتبر التقسيم الخامس للأفعال. و يقترن بالاستعمال إذ قد ينتقل الفعل من تقسيم إلى آخر ظاهريا في السياق بإجراءات معينة نحو الحذف و الزيادة.
٣- وزن افعنلى من أفعال اللزوم التي يتحقق فيها التبادل النحوي بين الفعليين احرنبى الديكُ إذا انتفش ريشه، واسلنقى الرجلُ، إذا نام على ظهر، مثلها مثل أفعال السجايا. و هذا لم يتكرر في أفعال كثيرة مما يكشف خصوصية بعض الأفعال.
٤- إنَّ التضمين يدخل ضمن أسباب التعدي واللزوم ويعرّف بأنه: إشراب لفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه في التعدي واللزوم، حتى يؤدّي الفعل معنى فعل آخر. وقد أوردنا مثاله الفعل "عَزَمَ" من قوله تعالى : (ولا تَعْزِمُوا عقدة النِّكَاحِ حتى يبلغ الكتابُ أَجَلَهُ)[٧٠]. فالفعل (عَزَمَ) فعل لازم لا يتعدّى إلى المفعول به ، ويأتي متعد بحرف الجر. وهذا يدل على أن التضمين متأصل في أذهان النحويين والصرفيين في التبادل بين الفعلين وقد ذكرنا فيما سبق أن الفعلين يدخلان في النواحي النحوية والصرفية معًا.

(٧٠) سورة البقرة: ٢٣٥.

التوصيات:

و قد نوه هذا البحث على إشارات و مقترحات تصلح أن تكون مشروعات مستقبلية في إطار الدرس النحوي و ظواهره في العربية، و أهمها:

- الإكثار من الدراسات العلمية التي لها ارتباط بالأفعال المتعدية واللازمة من النواحي التحليلية ، خاصة في بعض مصادر اللغة كالشعر و القرآن الكريم.
- مقارنة ظاهرة التبادل النحوي بطواهر أخرى نحو التناوب و التضمين في نصوص محددة و عند مدارس نحوية مختلفة
- دراسة الظواهر اللغوية الخاصة في القرآن الكريم من منطلق خصوصية القواعد و طواعية السياق؛ لكشف جماليات التركيب النحوي في القرآن الكريم.

وأخيرًا نسأل الله الكريم صاحب العرش العظيم أن يجعل هذه البحث من الأعمال الصالحات التي ينتفع بها الدارسون والباحثون . و الله ولي التوفيق.

المصادر والمراجع

- **الأخفش**، سعيد بن مسعدة: "معاني القران"، دراسة وتحقيق عبد الأمير محمد، عالم الكتب، بيروت ، ط١، ١٤٠٥- ١٩٨٥م.
- **الأزهري**، أبو منصور محمد :"تهذيب اللغة،"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- **الأزهري**، خالد بن عبد الله:" شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو"، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **الأشموني**، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى: "شرح الاشموني شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.
- **الأندلسي**، أبو حيان محمد بن يوسف :" ارتشاف الضرب من لسان العرب"،تحقيق رجب عثمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- **الجصاص**، أبو بكر أحمد بن علي الرازي:"أحكام القران" ، تحقيق عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٣، ٢٠١٧م.
- **ابن جني**، أبو الفتح عثمان: الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: المكتبة العلمية، ١٩٥٢.
- **الحملاوي**، أحمد:"شذا العرف في فن الصرف"، شركة دار الأرقم بن الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع .د.ت.

- **ابن الحاجب،** جلال الدين أبو عثمان :"الكافية في النحو" شرح الإمام رضي الدين بن محمد بن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- **سليمان،** دفع الله عبد الله: "ظاهرة التبادل اللغوي بين المصدر و اسمي الفاعل والمفعول "، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد ١، الآداب (١ -٢)، سنة ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- **سيبويه،** أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: "الكتاب"، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨٥م.
- **السيوطي،** جلال الدين:" همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ت.
- **الصبان،** أبو العرفان محمد بن علي :"حاشية الصبان حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك"، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- **صافي،** محمد:" الجدول في إعراب القران وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة، دار الرشيد -دمشق.د.ت.
- **ابن عصفور،** أبو الحسن علي بن مؤمن: "الممتع الكبير في التصريف"، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- **ابن عقيل،** عبد الله بن عبد الرحمن: "شرح بن عقيل"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، ط١٤٠٠،٢٠ هـ - ١٩٨٠م.
- **الفراهيدي،** الخليل بن أحمد:"الجمل في النحو"،مؤسسة الرسالة، دمشق، ١٤٠٥-١٩٨٥م.
- **الفيومي،** أحمد بن محمد :"المصباح المنير"، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، القاهرة، د.ت.
- **ابن قدامة،** أبو محمد موفق الدين عبد الله : "المغني" ، مكتبة القاهرة، مصر، د.ت.
- **ابن منظور،** محمد:" لسان العرب"، دار صادر– بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.
- **المبرد،** أبو العباس محمد بن يزيد :"المقتضب"، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- **ابن هشام** ،جمال الدين عبد الله :"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب "، تحقيق مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق.د.ت.
- ـــــ:" أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، .د.ت.